"تطوير مناهج الدراسات الاجتماعيّة بمرحلة التعليم الأساسيّ في ضوء حقوق الطفل"

اعداد

فايزة كرمى عزيز شنودة

باحثة دكتوراة كلية التربية

جامعة عين شمس

ISSN : 2535- 2032 **print**)

ISSN : 2735-3184 **online**)

العدد ١٣٩ مارس ٢٠٢٣م

تطوير مناهج الدراسات الاجتماعيّة بمرحلة التعليم الأساسيّ في ضوء حقوق الطفل

إعداد الباحثة/فايزة كرمى عزيز شنودة

المستخلص:

هدف البحث الحالي إلى تطوير منهج الدراسات الاجتماعيّة بالحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسيّ في ضوء حقوق الطفل وأسفرت نتائج البحث عن الآتي: يوجد فرق ذات دلالة إحصائية عند مستوي (٠.٠٥) بين متوسطي درجات تلاميذ المجموعة التجريبيّة في التطبيقين القبليّ، والبعديّ في اختبار حقوق الطفل ككل لصالح القياس البعديّ، يوجد فرق ذات دلالة إحصائية عند مستوي (٠.٠٥) بين متوسطي درجات تلاميذ المجموعة التجريبيّة في التطبيقين القبليّ، والبعديّ في مقياس الوعي بالقيم الاجتماعيّة ككل لصالح القياس البعديّ.

يوجد فرق ذات دلالة إحصائية عند مستوي (٠.٠٥) بين متوسطَيّ درجات تلاميذ المجموعة التجريبيّة في التطبيقين القبليّ، والبعديّ في كل قيمة من القيم الاجتماعيّة لصالح القياس البعديّ، يوجد فاعلية دالة إحصائيّة للمنهج المطور في تنمية الوعي بالقيم الاجتماعيّة لدي تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسيّ . أكدت نتائج البحث على أهمية المنهج المطور في تنمية وعى التلاميذ بحقوقهم، وتنمية بعض القيم الاجتماعيّة لدى تلاميذ المرحلة الإعداديّة.

الكلمات المفتاحيّة: حقوق الطفل – القيم الاجتماعيّة .

ABSTRACT

This study aimed to The development of social studies curricula in basic education stage in the light of the Rights of the child.The research resulted in the following There is a statistically significant difference at level (0.05) between the mean scores of the experimental group students in the pre and post applications in the child rights test as a whole in favor of the post measurement.There is a statistically significant difference at level (0.05) between the mean scores of the experimental group students in the pre and post applications in the measure of awareness of social values as a whole in favor of the post measurement. There is a statistically significant difference at the level (0.05) between the mean scores of the experimental group students in the pre and post applications in each of the social values in favor of the post measurement. There is a statistically significant effectiveness of the developed curriculum in developing awareness of social values among students of the second cycle of basic education. The results of the research confirmed the importance of the developed curriculum in developing students' awareness of their rights and developing some social values among middle school students.

Keywords: children's rights - social value

تطوير مناهج الدراسات الاجتماعيّة بمرحلة التعليم الأساسيّ في ضوء حقوق الطفل

أ.فايزة كرمى عزيز شنودة

المقدمة:

يعد الاهتمام بمرحلة الطفولة أحد أهم المعايير الأساسيّة التي يقاس بها تطور، وتقدم المجتمعات؛ لأن أطفال اليوم هم شباب الغد، ورجال المستقبل التي تبني عليهم الحكومات الطموحات، والآمال؛ لبناء الأمة، ومسايرتها لركب التطور، والتقدم في كافة نواحي الحياة. فالعالم اليوم يشهد تطورات، وتغييرات كبيرة في كافة النواحي السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة ؛ مما أثر تأثيرًا كبيرًا على الوطن العربيّ، وأصبح من الضروريّ التغير، والتطوير؛ لمواكبة التطور، والتغير بما يتناسب مع عاداتنا، وتقاليدنا العربيّة، والمحافظة على الهُويَّة، والثقافة العربية، والتربية كقوةٍ ذات تأثير في حياة الدول.

والشعوب أصبح يقع على عاتقها مسئوليّة كبيرة، وأصبح من أهدافها الرئيسيّة إعداد الفرد الواعي، القادر على التعامل مع كل التغيرات، والمستجدات التي يشهدها هذا العصر، والتكيف معها، والتغلب على الصعوبات، والتحديات التي يواجهها، وغرس القيم، ومعرفة ماعليه من واجبات نحو الآخرين، وما له من حقوق داخل المجتمع. والوعى بما يدور حوله، والأطفال هم الحاضر، وشباب المستقبل، والمصدر الرئيسيّ للقوة البشرية؛ فهم قادة المستقبل، وتتأثر، وتتشكل شخصية الأطفال، ومستقبلهم بالأحداث، والمواقف التي يتعرضون لها في الصغر.

كما تعد مرحلة الطفولة فترة زمنية هامة في حياة الطفل؛ حيث يتمُّ فيها تكوين صورة واضحة، ومحددة عن نفسه، وهُوِيَّتِة؛ ولذلك يثير موضوع حقوق الأطفال، وحمايتها جدلًا، ونقاشًا، واهتمامًا كبيرًا على المستوى العالميّ، والمحليّ، وأصبح اهتمام الدول، ومؤسساتها بحقوق الطفل معيارًا، ومؤشرًا لاحترام الدول لقواعد، وتوصيات القانون الدوليّ، وانعكس ذلك على حقوق الطفل باعتبارها المدخل الرئيسيّ؛ لتحقيق التنمية الشاملة، والمستدامة في المجتمع. وتفعيل مباديء قانون حقوق الطفل، وممارساتها يوفر للطفل الراحة، والأمان، والاستقرار؛ لأن إشباع حقوقه، وممارستها هو الأساس لتنشئةِ جيلٍ سوي، يخلو من المشاكل النفسيّة، والصحّية، والاجتماعيّة .

ولأن الطفل إنسان كامل الخلق، والتكوين، يتمتع بالقدرات العقليّة، والروحيّة، والبدنيّة، وبالحواس العاطفيّة، وتكون مكتملة عند الطفل منذ الصغر، لا ينقصها سوى التدريب على استخدامها، وتنظيمها من خلال الاحتكاك بأحداث الحياة المتنوعة، ومظاهر السلوك الإنسانيّ المختلف. وبالرغم من كون الطفل طفلًا، أو كونه جنينًا، إلا أنه يصبح من حقه التمتع بحقوقه استنادًا إلى وجوده في الحياة؛ فحقوق الأطفال هي حقوق غريزيّة، تفرضها الفطرة، وتحفظها الغريزة، وتحميها مباديء، وتعاليم الأديان السماويّة الثلاثة، وتنظمها، وتحميها القوانين المحليّة، والاتفاقات الدوليّة، ولا تعد الحقوق التي تمنح للأطفال في أي دولة منحة من أحد، ولكنها جزء أساسيّ من وجوده. (خالد عمارة، ٢٠١٧، ١١)

ويرى جون باردیك أن الإهمال، والتقصير في العناية، والاهتمام بحقوق الأطفال في دول العالم جريمة كبرى في حق الطفل، والمجتمع، ويعد إهدارًا لثروة البلاد البشرية؛ فالأطفال هم الثروة، والكنز الحقيقيّ لأي مجتمع. (johnT.pardeck,2010,p7)

لذا تعد قضية التعليم، وتطوير محتوى المناهج الدراسية في الوقت الحاضر من أخطر القضايا التربويّة، وأصبح يُنْظَرُ إلى التعليم على أنه قضية أمن قوميّ، وضرورة إحداث توازن بين النظام التعليميّ الذى يتلقاه الفرد، والمستجدات السريعة، والمتلاحقة التي تحدث في شتى المجالات الاجتماعيّة ، والسياسيّة، والثقافيّة، والعلميّة. ولقد ظلت المؤسسة المدرسيّة دائمًا تابعة، ووليدة للمجتمع، تتابعه في حركته العامة، ولذلك فإن أي محاولة لتحديد معالم المؤسسة المدرسيّة في القرن الحادي والعشرين، لابد أن تقدم على أساس تحديد طبيعة، وشكل مجتمع القرن الحادي والعشرين في سياقاته الاقتصاديّة، والسياسيّة، والاجتماعيّة .

تعد قضية حقوق الإنسان، والطفل المدخل الرئيسيّ؛ لتحقيق التنمية داخل المجتمع في كافة المجالات، وتعتبر ثقافة حقوق الطفل في نظر الجميع معيارًا حقيقيًّا لكل تقدم، واستراتيجيّة تنمويّة. إن تعزيز هذه الحقوق يعتبر الهدف الرئيسيّ للمجتمع الدوليّ؛ لذلك فإن تعليم، ونشر مباديء حقوق الطفل يشكل حقًّا أصيلًا من حقوق الإنسان، وتعتبر مسؤوليّة الحكومة في هذا الصدد مسؤوليّة كبرى في الترويج، والتعريف بمباديء حقوق الطفل، وآليات حمايتها، ونشر ثقافتها، وأصبحت قضية حماية الأطفال من الانتهاكات، والاعتداءات، وتوفير متطلبات المعيشة مسئوليّة الدول، وعلى الحكومات أن تستخدم مواردها، وطاقتها في حماية الأطفال، وخدمتهم سواء على مستوى الصحيّ، أو التعليميّ. (فضل قاسم رزق، ٢٠١٨، ٣٥)

حقوق الإنسان ليست امتيازًا، أو هبة، تمنحه الدول لأبنائها؛ لكنها حق لكل إنسان بموجب إنسانيته، يتمتع به الفرد منذ اللحظات الأولى من ولادته، وهي حقوق معروفة، ومحددة لكل

إنسان يعيش على كوكب الأرض، وإذا حرم منها عليه المطالبة بها بغض النظر عن البيئة، والمجتمع الذى يعيش فيه. تعد حقوق الطفل هي ثمرة تفاعل، وتواصل بين الحضارات، والثقافات المختلفة عبر التاريخ، وكذلك حصاد كفاح، ونضال كافة الشعوب، والأمم ضد كافة أشكال الاضطهاد، والظلم، والقهر الداخليّ، والخارجيّ. ولذلك فهي ملك للبشريّة كلّها. لقد أصبحت التربية على حقوق الطفل منهجًا معترفًا به على المستوى الدوليّ، تهدف إلى تعزيز، وترسيخ مباديء حقوق الطفل؛ فالمدرسة يجب أن تكون مؤسسة تدعم، وتعزز المشاركة، والتعبير عن الرأي، والممارسة الديمقراطيّة للمتعلمين من الأجيال الناشئة؛ حيث يتعلم الأطفال داخل المدرسة حقوقهم إزاء أنفسهم، ونحو الآخرين، وينمو لديهم الأحساس بالمسؤوليّة الفرديّة، والمجتمعيّة، والميل إلى التسامح مع الآخر، والاعتدال في اتخاذ القرارات، والمواقف، وتنمي لديهم روح الاحترام، والتقدير للآخر، ومشاعر المودة، والسلام، ومناهضة الاتجاهات، والميول الأنانيّة والعدوانيّة.

وهي عملية تحتاج إلى وقت طويل، ومستمرة مدى الحياة تهدف إلى تعزيز قيم السلام، والتسامح، والتضامن، والتعاون بين أفراد المجتمع حتى يتسنى تهيئة الظروف الملائمة لحياه أفضل للبشرية في كل مكان تسودها قيم العدالة، والمساواة، والكرامة، والحريّة، والقضاء على الصراعات، وتتضمن التربية على حقوق الطفل؛ الإلمام بالمعرفة، والكفايات التي تكفل حماية حقوق الطفل، وممارستها في والتمتع بها في الحياة اليومية، وأيضًا القيم، والسلوكيات، والمواقف التي تعزز، وترسخ مباديء حقوق الطفل. (Uncif,2012,p7)

كما يجب أن تكون من أهداف التربية الرئيسيّة إنماء شخصية المتعلم إنماءًا كاملًا، وإلى تعزيز قيم احترام الإنسان، واحترام الحريّات الأساسيّة، وتنمية التفاهم، والتسامح، والصداقة بين جميع الدول، والشعوب، والجماعات العنصريّة، أو الدينيّة، وإلى محاولة زيادة مجهودات، ومحاولات هيئة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبناءً على ذلك فإن ترسيخ ثقافة التربية على مباديء حقوق الطفل داخل المدرسة، يساهم أيضًا في ترسيخ القيم، والمباديء الأساسيّة التي تشكل، وتنظم العلاقات الإنسانية بين المؤسسات، والأفراد. وهذا الهدف الرئيسيّ لن يتحقق، ويفعل إلا من خلال مجموعة من المدرسين المتشبعين بهذه القيم، وباعتماد مجموعة من البرامج، والمناهج التي تستهدف ترسيخ، وتعزيز قيم، ومباديء حقوق الطفل، ولهم القدرة على نشر ثقافة هذه الحقوق بشكل جيد، ويساهم في بناء أمه يسودها قيم الاحترام، والتقدير المتبادل، والمساواة، والكرامة، والحريّة، والسلام مما يؤدى إلى مناهضة كل أشكال التمييز، والعنف، والتطرف الفكريّ، والعنصريّ، والدينيّ في المجتمع. (منال هندى،٢٠٢١، ٣-٤)

التربية على حقوق الطفل لا يقصد بها "تربية معرفيّة" فقط، بل هي "تربية قيميّة" بالدرجة الأولى؛ فالاهتمام بالجانب المعرفيّ، والمعلوماتيّ لا يعد الهدف المحوريّ من هذه التربية؛ فهي تتوجه بالأساس إلى الجانب الوجدانيّ، والسلوكيّ في شخصية المتعلم. وإذا ما تبين في بعض الأحيان أن هناك اهتمامًا بالجانب المعرفيّ؛ فإن هذا الاهتمام لا يتعدى كونه مدخلًا أساسيًّا للمرور إلى قناعات الفرد، وسلوكياته؛ لا تكتفي التربية الحقوقيّة للأطفال بحشد الذهن بحزمة من المعلومات حول احترام الآخر، والكرامة، والمساواة، والحريّة، وغيرها من الحقوق؛ بل إنها تهتم بممارسه المتعلم تلك الحقوق، وأن يقتنع، ويؤمن بها وجدانيًّا، وأن يعترف، ويؤمن بها كحقوق للآخر. (محمد بالراشد،٢٠١٨، ١١)

يتعلق الأمر إذن بتكوين، واعداد شخصية الطفل الواعي المتعلم؛ فالتربية على مباديء حقوق الطفل تهدف في مرحلة رياض الأطفال، والسنوات الأولى من المرحلة الابتدائية إلى بناء مشاعر الثقة، والتسامح الاجتماعيّ. وهكذا جاز المتخصصون في مجال التربية اعتبار حقوق الطفل تربيّة عملية، وليست تربيّة نظريّة، تعتمد على المعرفة فقط، وذلك من حيث إن الهدف الرئيسيّ لها هو مساعدة الأطفال على فهم الحقوق التي لهم، والواجبات التي يجب القيام بها، بهدف تنفيذ وممارسة مباديء حقوق الطفل في مجتمعاتنا، مما يتطلب من المعلمين أن يفعلوا ما هو أكثر من مجرد إلقاء دروس محفوظة بل يجب على المعلمين، والتلاميذ ممارسة، وتطبيق هذه الحقوق في الحياة. (الصديق الصادقى،٢٠١٤، ٣٣- ٣٤)

يتضح إذن أن تدريس مباديء حقوق الطفل يقصد به تأسيس هذه الحقوق كقيم على مستوى الإدارك، والوعي، والوجدان، والمشاعر، وكسلوكيات إيجابية على مستوى التطبيق، والممارسة. وينطلق هذا التعليم القيمي، والوجدانيّ، والسلوكيّ من أقرب مجال له، وهو حجرة الدراسة، والبيئة المدرسيّة، وبالتالي؛ يؤسس مباديء حقوق الطفل في المجتمع العام خارج حدود المدرسة، في المنزل، في الشارع، في مختلف المنشأت، والمرافق، ومع مختلف الفئات في المجتمع.

ولعل ذلك ما يسمح باستنتاج أهداف التربية على حقوق الطفل، وهى "تكوين المواطن المتشبع بالقيم الديمقراطيّة، ومباديء حقوق الإنسان، القادر على تطبيقها، وممارستها في سلوكه اليومي من خلال ممارسة حقوقه، واحترامه لحقوق الآخر، والحفاظ على حقوق، ومصالح المجتمع بقدر حرصه على ممارسة حقوقه، ودفاعه عنها. (محمدبالراشد،٢٠١٨، ١١)

فالعالم اليوم بعد الثورة التكنولوجيّة الهائلة أصبح كقرية كونية صغيره؛ لذلك أصبح من الضروريّ أن تكون فكرة التبادل الثقافيّ، والفكريّ بين الدول قائمة على أساس فكرة التفاهم العالميّ، واحترام استقلاليّة، وحريّة الشعوب، واحترام مباديء حقوق الطفل، وخاصة بعد كثرة

الأزمات، واشتعال الحروب في أماكن متعددة من بقاع العالم. ومن هنا يأتي دور التربية بصفة عامة، ومجال المناهج، وطرق التدريس بصفة خاصة من حيث تطوير المحتوى العلميّ للمناهج في مختلف المراحل التعليميّة، وضرورة احتوائها على بعض القضايا العالميّة المعاصرة؛ بهدف مساعدة التلاميذ على فهم ما يدور حولهم من قضايا، ومشكلات، وكيفيّة التغلب عليها.

ومن هذا المنطلق تعد قضية الوعي بحقوق الطفل من أهم القضايا العالميّة المعاصرة التي حظيت باهتمام كبير في السنوات الأخيرة؛ خاصة في ظل التطور السريع في العلاقات الدوليّة، وأصبحت قضية حقوق الإنسان، والطفل منتشرة على المستوى العالميّ، والإقليميّ، وأصبحت تؤثر على علاقات الدول بعضها بالبعض الآخر، بل إن هناك دولًا تجعل من إقرار احترام حقوق الإنسان، والإنسان أحد محاور سياستها الخارجية؛ لذلك فهي تعتبر من أهم القضايا التي تسعى التربية بصفة عامة، ومناهج الدراسات الاجتماعيّة بصفة خاصة إلى إكسابها للتلاميذ . (لمياء محمد،٢٠١١، ٣)

وبدأ الاهتمام بحقوق الإنسان منذ صدور وثيقتين أساسيتين. الأولى: وثيقة الأمم المتحدة، التي أقرت بالحقوق الأساسيّة للإنسان، واحترام كرامة الفرد. والوثيقة الثانية: وهي الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان الصادر ديسمبر ١٩٤٨م، التي نصت على حق كل إنسان في التمتع بكافة الحقوق، وممارستها دون أي تمييز على أساس دينيّ، أو لغويّ، أو عنصريّ، أوسياسيّ، أو اجتماعيّ، والمساواة بين الرجال، والنساء في الحقوق، والواجبات. كما أقر إعلان الجمعية الصادر في ٧ ديسمبر ١٩٦٥م على أهمية تعليم الشباب السلم، والإنسانيّة، والديمقراطيّة، والحريّة، والاحترام المتبادل بين الثقافات، والشعوب.

كما دعا المؤتمر الدوليّ الذى عقد في مدينة مونتريال في مارس ١٩٩٣م إلى ضرورة نشر مباديء حقوق الإنسان في المؤسسات التعليميّة، وخارجها، وقد انعقد في القاهرة من ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠ م إعلان القاهرة لتعليم، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وأكد على ضرورة نشر هذه الثقافة بين تلاميذ المدراس، وداخل المجتمع.
(عطية رابح،٢٠١٩، ٦٨-٧٢)

يعد الاهتمام بحقوق الإنسان نقطة الانطلاق نحو الاهتمام بحقوق الطفل؛ فأطفال اليوم هم موطنون الغد؛ فإذا لم يدركوا حقوقهم الممنوحة لهم كأطفال؛ فمن الصعب إدراكها في المراحل العمرية التالية؛ فتطبيق مباديء حقوق الطفل من أهم الطرق الحديثة، التي تنادى بها هيئة الأمم المتحدة؛ لتفعيل مباديء، وقيم حقوق الإنسان في المجتمعات.

تعرفها ميرال صبري بأنها:" مجموعة من الميزات، أو القيم مادية كانت، أو معنوية، يتمتع بها الطفلن وتقرها المواثيق، والمعاهدات الدولية، والقوانين الخاصة بالطفولة؛ بحيث تحقق للطفل الفائدة المرجوة في شتى مجالات الحياة بغرض تكوين شخصية متكاملة؛ ليصبح فردًا ناجحًا، ونافعًا لذاته، ومجتمعه". (ميرال صبري ، ٢٠١٥، ٥٢)

تعرفه أيضًا مها صابر، بأنها:"المكتسبات الشرعيّة، أو القانونيّة، التي تثبت للإنسان منذ ولادته، وتستمر إلى بلوغة" . (مها صابر ، ٢٠١٥ ،١٥)

ويعرفها إعلان جينف، بأنها:" حق الطفل في المسكن، والعلاج، وتوفير الغذاء، وتوفير الحماية من الاستغلال". (Hatzios,2017,p 42)

كذلك تعرفها أميرة محمود، بأنها:" مجموعة كاملة من حقوق الإنسان المدنيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة ، والثقافيّة، وتنصّ على احترام، وحماية جميع حقوق الأطفال، وهي نقطة الانطلاق بتحقيق التنمية الكاملة لإمكانيات الفرد في جوٍّ من الحريّة، والكرامة، والعدالة".

(أميرة محمود٢٠١٩، ٢٧)

ويعرفها لبيب عبد العزيز، بأنها:" مجموعة من الحقوق المدنيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة ، والثقافيّة، وتنصّ على احترام، وحماية جميع حقوق الأطفال؛ لتحقيق التنمية الكاملة لإمكانات الفرد في جوٍّ من الحريّة، والكرامة، والعدالة". (لبيب عبد العزيز، ١٢٤،٢٠٢٠)

وتعرف الباحثة حقوق الطفل إجرائيًّا، بأنها:" مجموعة من التشريعات القانونيّة، التي تكفل للأطفال في مرحلة التعليم الأساسيّ في مادة الدراسات الاجتماعيّة الأسوياء، أو من ذوي الهمم التمتع بكافة الحقوق المدنيّة، والاجتماعيّة ، والثقافيّة، والصحيّة، والترفيه دون التمييز بينهم بسبب الدين، أو العرق، أو اللون، أو الجنس".

مما سبق يتضح أن الحقوق الممنوحة للأطفال لا تتعارض مع حقوق الإنسان، وأصبح من الضروريّ مراعاة الاحتياجات الخاصة بالأطفال؛ لأنهم صغار، ومعرضون للأخطار، ولايستطعون الدفاع عن أنفسهم، ويحتاجون إلى حماية، وتتنوع حاجاته لكل مما يأتى:

- التعرف على مجموعة القوانين، والتشريعات التي تنظم علاقته مع المجتمع .
- التغذية الصحيّة السليمة، وتوفير مسكن آمن، ومناسب له.
- التعرف على العالم من حوله، والتربية السليمة، والنمو، والتعليم الذي يؤهلة؛ ليصبح فردًا إيجابيًّا، وفعالًّا في المجتمع .

- الشعور بالأمان، والاستقرار، والتمتع بالدفء العائليّ، والتمتع بمرحلة الطفولة كمرحلة مؤثرة، وأساسيّة في تكوين شخصيته.
- الترفيه، واللعب، والتعبير عن رأيه، والتقدير، والمساواة، وعدم التمييز .

تتفق عديد من الدراسات السابقة على أهمية دراسة حقوق الطفل مثل دراسة كاثرين(Catherine) التي هدفت الى معرفة مدى تطبيق اتفاقية حقوق الطفل في كندا، والولايات المتحدة، وتكونت عينة الدراسة من ١٢٠ معلمًا، وأوصت الدراسة بضرورة احترام حقوق الطفل، وإدراجها في المناهج، وتمارس من خلال الأنشطة المدرسيّة اللاصفيّة مثل الرحلات، والنوادي .

وأكدت دراسة كوفيل وهاو (Howe&covell,2011) على أهمية معرفة تأثير تعلم حقوق الإنسان على تحسن النتائج التعليميّة للأطفال، التي لديهم مشاكل اجتماعيّة في المملكة المتحدة، وطبقت الدراسة في ثلاث مدارس تختلف في تطبيق مباديء حقوق الإنسان، وأثبتت الدراسة أن المدرسة التي تقع في منطقة محرومة، ونفذت البرنامج مستوياتها أعلى من المدراس الأخرى .

وأكدت دراسة كاير وباجلى (Bagli,2011&cayir) على أهمية معرفة مدركات التثقيف في مجال حقوق الإنسان في تركيا، وطبقت الدراسة على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ١٣-١٤) سنة، وأثبتت الدراسة أن تأثير الدورات في وعي الطلاب بحقوقهم، وحقوق الآخرين ضعيف جدًا.

دراسة يوهانسون (Johansson) التي أكدت ان المناهج لطفل المدرسة، وما قبل المدرسة يجب ان تشمل على نصوص الاتفاقيّة الدوليّة لحقوق الطفل، وخاصة حق الطفل في الحماية، والخصوصيّة، والمشاركة .

وأشارت دراسة ياسر أبو شرارة(٢٠١٨)على فاعلية منهج مقترح في مادة الدراسات الاجتماعيّة للمرحلة الابتدائيّة؛ لتنمية الوعي لدى التلاميذ بحقوق الإنسان، وتوصلت الدراسة إلى عدم احتواء مادة حقوق الإنسان على القضايا الهامة، التي تهم الشعب الفلسطينيّ مثل الفقر، البطالة، حريّة التنقل، والتعبير عن الرأي، والاحتلال، وفاعلية المنهج المقترح في زيادة وعي التلاميذ في المرحلة الابتدائيّة بحقوق الإنسان.

ومما سبق يتضح لنا أهمية تنمية حقوق الطفل في مرحلة التعليم الأساسيّ حيث إنها:

- أصبحت حقوقًا عالمية، وليست فردية، ويجب على الدول تفعليها، وتنفيذها.

- إمداد التلاميذ بالمعرفة بحقوقه، وممارستها على المستوى المدرسيّ، والمجتمعيّ.
- تقاس عظمة الدول بمدى احترامها لحقوق الطفل، والالتزام بها، وهو أمر لا يتم إلا في نظام يحترم الحريّات، والحقوق.
- ليست وليد التشريع، ولكن فطرة الله للناس جعلت هذا الاهتمام متأصلًا في نفس الإنسان؛ بل ربما كان تصدي التشريع لأمر الطفل، والطفولة مجرد دفاع عن تلك الفطرة، وصيانة لها .
- تساعد في إعداد، وتنمية شخصية الطفل، ويكون قادرًا على الاندماج في المجتمع.
- تساعد التلاميذ في فهم القضايا العالمية المعاصرة .
- تعرف المتعلم أن الحقوق، والواجبات متلازمان؛ فيجب عليه القيام بواجباته نحو الآخر، والمجتمع قبل المطالبة بالحقوق.
- تساعد في تنمية القيم الاجتماعيّة كالتسامح، التعايش مع الآخر، والمسئولية الفردية والمجتمعية، التعاون، الولاء، والانتماء.

وأوصت كل من ودراسة covell (٢٠١٧)، ومحمد ضياء(٢٠١٤)، واليونيسف(٢٠١٤)

١ – تحديد، ومعرفة حقوق الطفل، وضوابط ممارستها.

٢– احترام حقوق الآخرين، واحترام القانون، وتنفيذه، ونشر الأمن بين أفراد المجتمع.

٣ – تكوين شخصية الطفل، واتجاهاته، وقيمه.

٤– زيادة الوعي لعدم انتهاك حقوق الإنسان، والطفل.

٥– أن تحاكي الحقوق الممنوحة لأي إنسان بغض النظر عن سنه، ومن الأمثلة على حقّ الطفل في الحماية من التعذيب .

٦– تعليم حقوق الطفل يعزز المواقف التي تحترم الحقوق، والسلوك الجيد بين الأطفال.

٧– تساعد الأطفال على المشاركة الفعالة داخل مدراسهم، ومجتمعاتهم.

٨– أن تعالج القضايا المتعلقة بالأطفال، أو المقتصرة عليهم، ومن الأمثلة على ذلك قضايا التبني.

٩– أن تحسّن بالنسبة إلى الطفل المعايير المطبقة على الناس عمومًا، ومن الأمثلة على ذلك: شروط التوفيق، والاحتجاز.

وهكذا ترفع معظم الحقوق الإنسانية الخاصة بالطفل إلى مستوى الحقوق الممنوحة للإنسان بصورة عامة؛ وذلك لضرورة مراعاة الاحتياجات الخاصة بالأطفال؛ لكونهم ضعفاء، ومعرضين للخطر خاصة وأنهم في مرحلة النمو يحتاجون إلى الإعالة، والرعاية المناسبة، ودعم الدولة، ومؤسساتها لحمايتهم بموجب الاتفاقيات، والقوانين، وتقديم المساعدة لهم، وتوفير الحماية اللازمة لممارسة تلك الحقوق .

ومما سبق يتضح أن حقوق الأطفال لا تقل أهمية عن حقوق الكبار؛ فحقوق الطفل مستمدة من الديانات السماوية، ومن الثقافات المختلفة، ومن الأهداف التربوية، كما أنها ملزمة للدول الموقعة عليها بتنفيذ الاتفاقية من خلال ملاءمة التشريعات الوطنية مع توصياتها، وزيادة البرامج الموجة لرعاية الطفولة، وإرشاد الوالدين عن حقوق الطفل، والاهتمام بالتوعية المجتمعية بأهمية حقوق الطفل، وضرورة القضاء على مختلف أنواع الاستغلال الذى يتعرض لها الطفل .

خصائص حقوق الطفل:

تعددت الخصائص المميزة لحقوق الطفل نظرًا لطبيعية مرحلة الطفولة من جهة، وبكونها حقوق ذات طبيعة إنسانية من جهة أخرى، ومن هذه الخصائص ما يلي:

١. أنها حقوق ممنوحة للطفل لا تشتري، ولاتباع، يتمتع بها، وهو جنين في رحم الأم.
٢. حقوق الأطفال متكاملة غير قابلة للتجزئة؛ فالحقوق الاجتماعيّة ، والسياسيّة، والاقتصاديّة، والثقافيّة، والصحيّة وحدة متكاملة تهدف إلى الكرامة، والحريّة، والأمن، والمشاركة، ومستوى معيشيّ لائق.
٣. تمنح حقوق الطفل لكل الأطفال في العالم دون تميز بينهم على أساس الدين، أو العرق، أو اللون .
٤. الحقوق الممنوحة للطفل عالمية من المضمون، والمحتوى.
٥. حقوق الأطفال تتميز بالتطور المستمر؛ لأنها مرتبطة بالطفل بصفته إنسانًا، وبما أن حاجات الإنسان الماديّة، والنفسيّة في تطور دائم، يستلزم معه تطور الحقوق والواجبات.
٦. ليس من حق دولة، أو إنسان حرمان الطفل من حقوقه؛ حتى لو كانت هناك الدول التي تنتهك حقوق الطفل بسبب الحروب، والفقر؛ فإن ذلك لا يفقدها قيمتها، ولا تأصّلها في البشر؛ فانتهاك حقوق الطفل لا يعني عدم وجودها.
٧. أنها تقرر، وتحدد علاقة الطفل بأفراد المجتمع الذي يعيش فيه؛ حتى لو كان مجهول النسب؛ فالدولة لابد أن تتدخل لحمايته، والحفاظ على حقوقه، وإنسانيّته.

٨. تعد الدولة طرفًا أسياسيًّا في إصدار مباديء حقوق الطفل، وتشرف على تنفيذها في الواقع، وتعمل على حمايتها. (شبل بدران،٢٠١٧، ١٣٠)

وبما أن هناك علاقة بين المحتوى التعليميّ، واسترتيجيات التدريس المستخدمة، والوسائل التعليميّة، وبين تنمية منظومة القيم في المجتمع كأحد مخرجات التعلم، وأن المحتوى التعليميّ يساعد في غرس القيم، وتنميتها لدى التلاميذ؛ فمن خلال المحتوى التعليميّ القائم على حقوق الطفل يتمّ تنمية القيم الاجتماعيّة مثل المسئوليّة، والتعايش مع الآخر، والتسامح.

فالمجتمعات الإنسانيّة محكومة بمنظومة معايير تحدد طبيعة علاقة الأفراد بعضهم ببعض في مجالات الحياه المختلفة؛ كما تضع القيم مجموعة المعايير التي يتعامل بها المجتمع مع غيره من المجتمعات الإنسانيّة، وتشكل هذه المعايير بمجموعها قيمًا محددة تسعى المجتمعات إلى تعزيزها عند أفرادها، وصبغ حياتهم بصبغتها ، ثم نقلها إلى غيرها من المجتمعات.

(سامى محمد، ٢٠١٥، ٦٧٨)

تعرفها مروى حسن بأنها:" مجموعة من المعايير، والأحكام العامة التي تتسم بالثبات، والاستقرار، وتتفق مع المفاهيم الاجتماعيّة التي يسعى المعلمون لغرسها في وجدان التلاميذ من خلال محتوى الكتب المدرسيّة ، وتمثل النموذج الذى يمكن أن يكتسب من خلاله التلاميذ العديد من المهارات الحياتيّة، وتحقيق الأهداف التعليميّة المنشودة. (مروى حسن،٢٠١٦ ، ٧١)

تعرف القيم الاجتماعيّة بأنها:" نظام معقد تضمن أحكامًا تقويميّة، إيجابيّة، أو سلبيّة تبدأ من القبول إلى الرفض؛ ذات طابع فكرى، ومزاجى، نحو الأشياء، وموضوعات الحياة المختلفة؛ بل نحو الأشخاص، وتعكس القيم أهدافنا، وحاجاتنا، والنظام الاجتماعيّ، والثقافة التي تنشأ فيها بما تتضمنه من نواحي دينيّة، واقتصاديّة، وعلميّة. (نبيل أحمد ، ٢٠١٧ ، ٦٣)

وتعرفها الباحثة القيم الاجتماعيّة إجرائيًا بأنها:" مجموعة من المباديء، تنظم الحياة الاجتماعيّة، وموجه للسلوك الإنسانيّ، وهى قيم مكتسبة اجتماعيًا، تتكون نتيجة خبرات اجتماعيّة، ومتفق عليها من قبل الجماعةن وفلسفة المجتمع، كما تتضمن أحكامًا قيميّة، ومعايير اجتماعيّة، ومُثُلًا عُليا، وقوانين، ومقاييس، وأحكامًا تقويميّة، تلك العناصر التي تسهم في تنمية الشخصية المتزنة أخلاقيًا، واجتماعيًا .

وتتضح من التعريفيات السابقة أن القيم لها تأثير كبير في تعديل، والاتجاهات، والسلوك؛ لذلك للقيم أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع، والفرد، وللعملية التعليمية؛ فالقيم توفر النظام، والمعايير التي

نحدد بها السلوك الإيجابيّ، والسلبيّ، وتعطي معنى لحياتنا؛ فهي تشمل تقييم أهدافنا، ومستويات السلوك، وأولويتنا في الحياة، وتحقق السلام الداخليّ، والاستقرار في المجتمع .

أكدت دراسة كل من دراسة رشا محمود(٢٠١٤),(vickie2016) ودراسة(Rebecca2017) وجابر نصار (٢٠١٧) على أهمية القيم بالنسبة للمجتمع حيث إنها:

١- تعمل على ربط أجزاء الثقافة بعضها بالبعض الآخر؛ حيث تعمل على ربط العناصر المتعددة، والنظم، وتجعلها في تناسق .

٢- تحفظ للمجتمع تماسكه، وتحدد له أهدافه، ومثله العليا، ومبادئه، التي توفر له التماسك لممارسة حياة اجتماعيّة سليمة.

٣- تؤدي إلى زيادة الفهم لأحداث المجتمعات مما قد يساعد ذلك على تقبل فكرة التعددية الثقافيّة مما ينتج عنه تنمية فكرة الحوار مع الثقافات الأخرى .

٤- تعمل على إيجاد نوع من التوازن، والثبات في الحياه الاجتماعيّة .

٥- تساعد المجتمع على مواجهة التغيرات، والتحديات الجديدة التي تطرأ عليه.

٦- تدعم الأنظمة الاجتماعيّة؛ حيث تحدد البناء الاجتماعيّ، وتحفظ به من خلال ما تمده به القيم من تماسك، والنظام .

٧- تعمل على وقاية المجتمع من الانحرافات الاجتماعيّة؛ حيث لا يستقيم مجتمع بدونها .

٨- تؤدي من خلال اكتسابها في المجتمع الإيجابية إلى تعاون المجتمعات، ونبذ العنف، والصراعات .

٩- وسيلة مهمة في مجال التوجيه، والإرشاد النفسيّ، وانتقاء الأفراد الصالحين لبعض المهن من رجال الدين، والتربية، ورجال السياسة .

١٠- تزود المجتمع بالصيغة التي يتعامل بها مع العالم، وتحدد له أهدافًا ومبررات وجوده، وبالتالي يسلك في ضوئها، ويحدد لأفراده سلوكياته.

١١- تزود أعضاء المجتمع بمعنى الحياة، وبالهدف الذي يجمعهم من أجل البقاء، ولذلك تكون القيم العليا في أية جماعة هي الهدف الذى يسعى جميع أعضائها للوصول إليها.

١٢- القيم رموز، أو صور المجتمع في عقول الأفراد؛ فهي توجه السلوك بطريقة مختلفة؛ حيث توجهنا إلى أخذ مواقف معينة من القضايا الاجتماعيّة .

١٣- تحافظ على البناء الاجتماعيّ، وذلك من خلال ما تحث عليه من تماسك، وانتظام داخل الإطار الاجتماعيّ للمجتمع .

١٤- القيم تستمر خلال التاريخ، ومن ثَمَّ تعمل، وتحافظ على هُويّة المجتمع.

١٥- تعمل القيم على ربط أجزاء الثقافة ببعضها؛ لتكون متناسقة، وتخدم هدفًا محددًا، وتعمل على توجيه الفكر نحو أهداف محددة.

١٦- تساعد على تقليل الصراع، وتحقيق نوع من الاستقرار الاجتماعيّ، وزيادة روح التعاون، ومساعدة الآخرين.

أهمية القيم بالنسبة للفرد :

أكدت دراسة كل من أروى عبدالله(٢٠١٠)، ودراسة (Rober2011)، مروى حسن

(٢٠١٦) على أهمية القيم بالنسبة للأفراد حيث إنها:

١. تدفع الفرد إلى العملن وتوجيه النشاط، وتعمل على حفظ نشاط الأفراد موحدًا، ومتناسقًا، وحفظه من التناقض، والاضطراب .
٢. تستخدم بمثابة معايير وموازين، ويقاس بها العملن ويقيم .
٣. تساعد في بناء حياه الفرد، وتشكيل شخصيته، وتحديد غاياته، وأهدافهن ووسائل تحقيق هذه الغايات، وضبط السلوكن وتوجيهه.
٤. تمنح الفرد الإحساس بالأمانن والتعبير عن نفسه، واتخاذ القرارات .
٥. للقيم دور كبير في إصلاح الفرد نفسيًّا، وأخلاقيًّا ، وتوجهه نحو الخير، والاحسان .
٦. تدفع القيم الأفراد إلى العمل، وتوجه نشاطهم، وتعمل على صيانته من التناقض، والاضطراب، تشير القيم إلى الكيفيّة التي سيتعامل بها الإنسان في المواقف المستقبليّة.
٧. تعمل القيم على ضبط الفرد لشهوته؛ كي لا تتغلب على عقله، ووجدانه؛ لأنها تربط سلوكه، وتصرفاته بمعايير، وأحكام يتصرف في ضوئها.
٨. تحقق للفرد الإحساس بالأمان، وتساعده على فهم العالم المحيط به .

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث الحاليّ في قصور مناهج الدراسات الاجتماعيّة، في تناولها لحقوق الطفل، وتنمية الوعي ببعض القيم الاجتماعيّة، وللتصدي لهذه المشكلة حاول البحث الحاليّ الإجابة عن السؤال الرئيسيّ التالي :

(كيف يمكن تطوير منهج الدراسات الاجتماعيّة بالحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسيّ في ضوء حقوق الطفل ؟)

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسى الأسئلة الفرعية التالية :

١- ما أبعاد حقوق الطفل التى يجب تنميتها لدى تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الاساسى ؟

٢- ما القيم الاجتماعيه التى يجب تنميتها لدى تلاميذ الصف الثانى الإعدادى؟

٣- ما التصور المقترح لمصفوفة فى مناهج الدراسات الاجتماعية فى ضوء حقوق الطفل ؟

٤- ما التصور المقترح لمنهج مطور فى الدراسات الاجنماعية بالحلقة الثانية من مرحلة التعليم الاساسى فى ضوء حقوق الطفل ؟

٥- ما فاعلية تدريس بعض وحدات المنهج المطور فى ضوء حقوق الطفل لتنمية بعض القيم الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثانى الإعدادى ؟

حدود البحث:

سوف يقتصر البحث الحاليّ على ما يلى:

١. إعداد وثيقة لمنهج الدراسات الاجتماعيّة في ضوء حقوق الطفل.
٢. إعادة صياغة وحدتين من منهج الدراسات الاجتماعيّة في ضوء وثيقة حقوق الطفل؛ لتنمية بعض القيم الاجتماعيّة في الفصل الدراسيّ الأول ٢٠٢٢-٢٠٢٣ م.
٣. تطبيق وحدتين دراسيتين من مقرر منهج (التاريخ) للصف الثاني الإعداديّ بجمهورية مصر العربية.
٤. بعض القيم الاجتماعيّة في مادة الدراسات الاجتماعيّة التي حددتها الباحثة في الدراسة الحاليّة، وهى المسئوليّة الاجتماعيّة - المسئوليّة الفرديّة - التسامح – التعايش مع الآخر.

مصطلحات البحث :

حقوق الطفل(Child Rights)

عرفت الباحثة حقوق الطفل إجرائيًا بأنها: " مجموعة من التشريعات القانونية التي تكفل للأطفال في مرحلة التعليم الأساسيّ في مادة الدراسات الاجتماعيّة –من عمر يوم إلى ثمانية عشر عامًا– الأسوياء، أو من ذوي الهمم التمتع بكافة الحقوق المدنيّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة، والصحيّة، والترفيهيّة، دون التمييز بينهم بسبب الدين، أو العرق، أو اللون، أو الجنس".

القيم الاجتماعيّة (social values)

عرفت الباحثة القيم الاجتماعيّة إجرائيًا بأنها: "مجموعة من المباديء، والأسس، والقواعد التي تنظم الحياه الاجتماعيّة للمتعلم في مرحلة التعليم الأساسيّ؛ وهى قيم مكتسبة اجتماعيًا، تتكون نتيجة خبرات اجتماعيّة، ومتفق عليها من قبل الجماعة، وفلسفة المجتمع، كما تتضمن أحكامًا قيميّة، ومعايير اجتماعيّة، ومُثُلًا عُلْيَا، وقوانين، ومقاييس، وأحكامًا تقويميّة، تلك العناصر التي تسهم في تنمية الشخصية المتزنة أخلاقيًّا، واجتماعيًّا".

أهداف البحث:

- تطوير مناهج الدراسات الاجتماعيّة بالحلقة الثانية من التعليم الأساسيّ في ضوء حقوق الطفل.
- التعرف على مدى فاعلية الوحدات المطورة من كتاب الصف الثاني الإعدادي في تنمية بعض القيم الاجتماعيّة التي حددتها الدراسة الحالية.

فروض البحث:

١. يوجد فرق ذات دلالة إحصائية عند مستوي (٠.٠٥) بين متوسطَي درجات تلاميذ المجموعة التجريبيّة في التطبيقين القبليّ، والبعديّ في اختبار حقوق الطفل ككل لصالح القياس البعديّ.
٢. يوجد فرق ذات دلالة إحصائية عند مستوي (٠.٠٥) بين متوسطَي درجات تلاميذ المجموعة التجريبيّة في التطبيقين القبليّ، والبعديّ في مقياس الوعي بالقيم الاجتماعيّة ككل لصالح القياس البعديّ.

٣. يوجد فرق ذات دلالة إحصائية عند مستوي (٠.٠٥) بين متوسطي درجات تلاميذ المجموعة التجريبيّة في التطبيقين القبليّ، والبعديّ في كل قيمة من القيم الاجتماعيّة لصالح القياس البعديّ.

٤. يوجد فاعلية دالة إحصائية للمنهج المطور في تنمية الوعي بالقيم الاجتماعيّة لدي تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسيّ.

منهج البحث:

المنهج الوصفيّ التحليليّ: استخدمت الباحثة المنهج الوصفيّ بهدف وصف الأدبيات، والدراسات، والبحوث، ذات الصلة بمتغيرات البحث، وتحليل الكتابات؛ للاستفادة منها في إعداد الإطار النظريّ للبحث، وصياغة الوحدتين، وإعداد أدوات البحث.

المنهج التجريبيّ: بهدف قياس الباحثة لفاعلية متغيرات البحث من خلال تطبيق أدوات البحث الحاليّ، ورصد النتائج، وتحليلها إحصائيًّا، ومعالجتها.

إجراءات البحث:

للإجابة عن أسئلة البحث سوف تتبع الباحثة الخطوات الآتية :

١- لتحديد صورة أبعاد حقوق الطفل المراد تنميتها فى مناهج الدراسات الاجتماعية من خلال:

- الاطلاع على المواثيق ، والمعاهدات الدولية والعربية والمحلية .
- الإطلاع على الادبيات والدراسات السابقة فى مجال حقوق الطفل
- طبيعة المجتمع المصرى .
- عرض قائمة ابعد حقوق الطفل على خبراء المناهج وطرق التدريس لتحديد مدى أهميتها ومناسبتها لتلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الاساسى
- مراجعة القائمة فى ضوء ملاحظات المحكمين والخبراء ووضعها فى صورتها النهائية

٢- اعداد قائمة بابعاد القيم الاجتماعية المراد تنميتها لدى لتلاميذ الصف الثانى الإعدادى من خلال:

- الأطلاع على الادبيات والدراسات السابقة فى مجال القيم الاجتماعية
- خصائص تلاميذ الصف الثانى الإعدادى
- الرجوع إلى الخبراء والمتخصصين فى مجال المناهج وطرق التدريس

- اعداد القائمة وضبطها فى ضوء ملاحظات المحكمين ووضعها فى صورتها النهائية.

٣- إعداد مصفوفة لتطوير منهج الدراسات الاجتماعية فى ضوء حقوق الطفل من خلال:.

- الأطلاع على الادبيات والدراسات العربية والاجنبية السابقة
- خصائص تلاميذ المرحلة الإعدادية
- الرجوع إلى الخبراء والمتخصصين فى مجال المناهج وطرق التدريس
- اعداد المصفوفة وضبطهافى ضوء ملاحظات الخبراء ووضعها فى صورتها النهائية

٤- اعداد التصور المطور لمنهج فى الدراسات الاجتماعية لتلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الاساسى من خلال

- تحديد فلسفة التصور المطور
- أسس بناء التصور المطور
- أهداف الدراسات الاجتماعية
- تحديد الطرق والاستراتيجيات المناسبة لطبيعية المحتوى
- تحديد وسائل التقيم المناسبه للمنهج المطور
- عرض التصور المطور على الخبراء فى مجال مناهج وطرق التدريس
- وضع التصور المطور فى ضوء ملاحظات المحكمين والخبراء ووضعه فى صورته النهائية

٥- اختيار وحدتين من التصور المطور ومعالجتهما تفصيليًا من حيث

أ-الأهداف ، ب- تنظيم المحتوى فى ضوء ابعاد حقوق الطفل ج- الوسائل والأنشطة د- التقويم

٦- إعداد أدوات التقويم والتى تتمثل فى:

- اعداد اختبار حقوق الطفل
- إعداد مقياس للقيم الاجتماعية(المسئولية الاجتماعية، المسئولية الفردية، التعايش مع الآخر، التسامح)

ضبط الأدوات والتأكد من صلاحيتها ووضعها فى صورتها النهائية

٧- إعداد دليل المعلم لتدريس الوحدات المطورة وضبطه.

٨- قياس أثر الوحدات المطورة من خلال:

- إختيار مجموعة البحث من تلاميذ الصف الثانى الإعدادى.
- تطبيق أدوات القياس قبليًا.
- تطبيق الوحدات المطورة على مجموعة البحث.
- تطبيق أدوات القياس بعديا.

٩- رصد النتائج وتحليلهامن خلال:

- المعالجة الاحصائية لنتائج البحث.
- تفسير نتائج البحث ومناقشتها.

١٠- تقديم التوصيات،والمقترحات فى ضوء نتائج البحث

أهمية البحث:

تمثلت أهمية البحث الحاليّ في:

١. تحديد قائمة بحقوق الطفل التي يجب تنميتها لتلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسيّ.
٢. تقديم اختبار لقياس مدى وعي التلاميذ بحقوق الطفل التي أقرتها الأديان السماويّة، والمعاهدات الدوليّة، والمحليّة في مادة الدراسات الاجتماعيّة .
٣. تقديم مصفوفة حقوق الطفل التي تناسب تلاميذ الحلقة الثانية بالتعليم الأساسيّ في مادة الدراسات الاجتماعيّة .
٤. تحسين مخرجات العمليّة التعليميّة عن طريق التنويع في استراتيجيات التدريس؛ لتنمية الوعي لدى التلاميذ، وتنمية القيم الاجتماعيّة في مادة الدراسات الاجتماعيّة .
٥. تقديم كتيب التلميذ يضم وحدتين دراسيتين جرى صياغتهما؛ لتنمية الوعي بحقوقه، وتنمية قيم المسئوليّة الاجتماعيّة – المسئوليّة الفرديّة– التسامح– التعايش مع الآخر في مادة الدراسات الاجتماعيّة .
٦. تقديم دليل للمعلم لكيفية تنمية وعي التلاميذ بحقوقهم، واستخدام طرق تدريس مختلفة من خلال مادة الدراسات الاجتماعيّة .

٧. توجيه نظر القائمين على تطوير مناهج الدراسات الاجتماعيّة إلى تضمين أهدافها ، والمحتوى العلميّ؛ مما ينمي الوعي بحقوق الطفل في مادة الدراسات الاجتماعيّة .

نتائج البحث:

أظهرت نتائج البحث أن المنهج المطوّر في ضوء حقوق الطفل له فاعلية في تنمية الوعي بالقيم الاجتماعيّة؛ حيث أظهرت النتائج أن معدل الكسب لكل بعد والدرجة الكلية للمقياس أكبر من (١.٢٢) مما يشير إلى وجود فاعلية تنمية الوعي بالقيم الاجتماعيّة لدي تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسيّ.

توصيات البحث: في ضوء نتائج البحث، التي أثبتت فاعلية المنهج المطوّر في ضوء حقوق الطفل في تنمية بعض القيم الاجتماعيّة لدى تلاميذ الصف الثاني الإعداديّ، تقدم الباحثة التوصيات التالية:

- الاهتمام بتفعيل الأنشطة داخل المدرسة لما لها من تأثير كبير في تنمية القيم الاحتماعيّة لدى التلاميذ.
- التعاون بين مؤسسات المجتمع المدنيّ، والمؤسسات التعليميّة بهدف نشر الوعي الوالدين، والأسرة بحقوق الطفل، وحثهم على ضرورة غرسها، وتنميتها لدى الأبناء في سن مبكرة لما لها من تأثير إيجابيّ لدى الطفل اتجاه نفسه، واتجاه الآخرين.
- يجب أن يحصل المعلم على تدريبات خاصة بكيفية تنمية، وممارسة ثقافة حقوق الطفل داخل مجتمع المدرسة، وأن يكون سلوك المعلمين إيجابيًّا اتجاه مباديء حقوق الطفل.
- تطوير المناهج الدراسيّة في مختلف المراحل التعليميّة، لتشتمل على مباديء حقوق الطفل؛ وخاصة المواد التي لها علاقة بالإنسان، وتعاملاته مثل الدراسات الاجتماعيّة، والتربيّة، الوطنيّة.
- يجب أن توزع الحقوق المدنيّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة، والاقتصاديّة، والصحيّة بنسب متوازنة في مناهج الدراسات الاجتماعيّة بمرحلة التعليم الأساسيّ.
- تطوير مناهج كلية التربية بما يتفق مع القضايا المعاصرة، والهامة على الساحة الدوليّة، والمحليّة مثل قضية حقوق الطفل؛ حتى يتمّ إعداد الطالب المعلم في المستقبل؛ لكيفيّة التعامل مع هذه القضايا، ونشر الوعي بها.

- إعداد منهج حقوقيّ منفصل يتمّ تدريسه بواسطة معلم، مدرب، ومعدٍّ لذلك، يتمّ تدريس المادة من بداية مرحلة رياض الأطفال حتى المرحلة الثانويّة.
- يجب أن يراعيَ المعلمون تنمية، وغرس القيم الاجتماعيّة في نفوس التلاميذ من خلال مواقف تعليميّة، وطرق تدريس تناسب المادة العلميّة التي يتمّ تدريسها.
- يجب تضمين مقرر الدراسات الاجتماعيّة (التاريخ) على وثيقة حقوق الطفل، التطور التاريخيّ لحقوق الطفل، وما أسفرت عنه الاتفاقيات، والمعاهدات من نتائج، وتوصيات.
- أن يكون التلميذ هو محور العملية التعليمية، ويشارك في إعداد، وتخطيط الدرس مما يؤدي إلى نجاح عملية التعليم، والتعلم داخل الفصل.

مقترحات البحث:

في ضوء نتائج البحث الحاليّة، والتوصيات؛ تقترح الباحثة إجراء عدة بحوث، ودراسات منها:

- فاعلية برنامج مقترح لتنمية حقوق الطفل السياسيّة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية.
- فاعلية برنامج مقترح لتنمية الحقوق الاجتماعيّة، والاقتصاديّة لتلاميذ المرحلة الإعداديّة.
- تقويم فاعليّة دور وسائل الإعلام المرئيّة، والمسموعة على نشر الوعي الحقوقيّ لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسيّ.
- فاعلية برنامج مقترح لتنمية حقوق الطفل، وتنمية قيمة الانتماء لدى طلاب المرحلة الثانويّة.
- فاعلية برنامج مقترح لتنمية حقوق الإنسان لدى طلاب كلية التربية، وأثره على طرق، وأساليب تدريسهم.

المراجع:

١. أروى بنت عبدالله محمد (٢٠١٠) : بحث في القيم ، كلية الشريعة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية .

٢. أميرة محمود إسماعيل(٢٠١٩): معالجة المواقع الإلكترونية لحقوق ذوى الإعاقة وعلاقتها باتجاهات النخبة المصرية نحوها، رسالة دكتوراه ، غير منشورة، كلية الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس.

٣. خالد محبوب محمد عمارة(٢٠١٧): فاعلية برنامج إرشادي لتنمية السلوك الإيجابي نحو حقوق الطفل، رسالة دكتوراة غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس

٤. رشا محمود بدوي عبد العال (٢٠١٤) ، منهج مقترح في البيولوجيّ في ضوء المدخل الإنسانيّ، وفاعليته في تنمية القيم ومهارة اتخاذ القرار والتنبؤ لدى طلاب المرحلة الثانويّة ، دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس .

٥. سامى محمد عبد المقصود نصار(٢٠١٥): القيم الاجتماعيّة خصائصها ومصادرها، مجلة العلوم التربويّة، مج٢٣، عدد٢، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة.

٦. شبل بدران (٢٠١٧): حقوق الإنسان وحقوق الطفل، مجلة الطفولة والتنمية، العدد٢٨.

٧. الصديق الصادقي العماري(٢٠١٤): التربية على المواطنة، وحقوق الإنسان مشروع تكوين مواطن الغد، مجلة علوم التربية،عدد٥٩، الدار البيضاء، المغرب.

٨. عطية رابح(٢٠١٩):دور منظمة اليونسكو في حماية حقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة خيضر بسكرة.

٩. فضل قاسم رزق الحضرميّ(٢٠١٨): تصور مقترح لآليات تطبيق حقوق الطفل بالمؤسسات التربويّة اليمنيّة في ضوء التشريعات والاتفاقيات الدوليّة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة إب.

١٠.لبيب عبد العزيز المرسي (٢٠٢٠) : دور برامج العلاقات العامة بوزارة الخارجيّة في التوعية بحقوق الطفل المصريّ بالخارج ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس.

١١.لمياء محمد محمد أيمن خيري(٢٠١١): فاعلية منهج مطوّر قائم على التعلم النشط لتدريس التاريخ في تنمية الوعي بحقوق الإنسان السياسيّة والاجتماعيّة لدى طلاب المرحلة الإعداديّة، رسالة دكتورة غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس.

١٢.محمد بالراشد (٢٠١٨): التربية على حقوق الإنسان " تأملات في التجربة التونسيّة" مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد٣١.

١٣.محمد ضياء الدين (٢٠١٢) : حقوق الطفل مفهومها وتطورها عبر التاريخ البشريّ ، أعمال المؤتمر الدوليّ السادس" الحماية الدوليّة للطفل بعد بدء نفاذ البروتوكول الإختياريّ الثالث" ، مركز جيل البحث العلميّ .

١٤.مروى حسن حسن عبيد (٢٠١٦) ، فاعلية برنامج قائم على المدخل الدراميّ لتنمية القيم الاجتماعيّة والمهارات الحياتيّة لدى تلاميذ المدرسة الابتدائيّة ، دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة حلوان .

١٥.منال هندي فنخر(٢٠٢١): مدى تضمين كتب التربيّة الاجتماعيّة، والوطنيّة للمرحلة الأساسيّة في الأردن لمفاهيم حقوق الطفل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.

١٦.مها صابر سليم يوسف (٢٠١٥) : حقوق طفل الروضة في اللعب واتجاهات الوالدين نحو لعب الأطفال، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس

١٧.ميرال صبري أبو فريجة (٢٠١٥): الإعلام والقانون في حماية الطفل العربيّ، دار الكتاب الحديث، القاهرة .

١٨.نبيل أحمد سليمان أحمد(٢٠١٧): فاعلية برنامج قائم على تنوع الأنشطة التعليمية في تدريس علم الاجتماع لتنمية الوعي السياسيّ، والذكاء الاجتماعيّ، والقيم الاجتماعيّة ، دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة حلوان .

١٩.ياسر أبو شرارة(٢٠١٨): فاعلية منهج مقترح في الدراسات الاجتماعيّة لطلبة المرحلة الابتدائيّة في فلسطين لتنمية الوعى بحقوق الإنسان، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة طرابلس.

- Catherine,c,(2014) " The rights Wag to educate children, Journal Articles, Reports-descriptive,Education Canada" , vol, 49,no,1.pp54
- Cayir,k.&Bagli,M.(2011) ."no- One Respects Them Amyway:Secondary School Students Perceptions Of Human Rights Education in Turkey, Intercultural Education ,22(1), pp 2-4 .
- Covell, K., Howe, R. B., & McGillivary, A. (2017). Implementing children's education rights in schools. In
- Covell, K., Howe, R. B., & McNeil, J. K. (2011). Implementing children's human rights education in schools.
- john T.pardeck(2006): Children's Rights, Policy and Practice. Second Edition, (new York: the Haworth Press,p7-8.
- Rebecca N .H.de leeuw & Christa A. van der Laan (2017) : Helping behavior in Disney animated movies and children 's helping behavior in The Netherlands , journal of children and Media
- Unicef (2012). Implementing the Right to children , The Interational center for Human Rights, United state., p45.